

"الإخوان المسلمون" بين التاريخ والمستقبل..

كيف كانت الجماعة؟ وكيف تكون؟

في معظم بلاد العالم العربي وبعض البلاد الأخرى في العالم الإسلامي، فضلاً عن أوروبا والولايات المتحدة، إلا جماعة "الإخوان المسلمين" التي بدأت في التمدد خارج موطنها الأصلي في مصر بعد سنوات قليلة على تأسيسها عام ١٩٢٨م.

ولم تدخل جماعة أو حركة أو حزب في صراع ضد عشرات الحكومات المتوالية إلا جماعة "الإخوان المسلمين" التي كان الصدام هو القاعدة والتعاون استثناءً في علاقاتها مع الحكومات التي تولت الحكم في مصر في العصر الملكي، وخصوصاً منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، ثم على مدى ثلاثة عقود في إطار النظام الجمهوري منذ عام ١٩٥٤م.

وفي هذا الكتاب محاولة أولى للإجابة عبر زيارة بحثية جديدة إلى تاريخ جماعة "الإخوان المسلمين"؛ سعياً إلى استشراف ما قد يأتي به المستقبل من تطورات وما ينبغي عليها أن تفعله إذا أرادت أن تكون عنصراً من عناصر بناء مستقبل أفضل لوطن ديمقراطي، وليس عاملاً من عوامل إعاقة الطريق إلى هذا المستقبل.

لم تثر جماعة أو حركة أو حزب في مصر والعالم العربي عموماً جدلاً مثل ذلك الذي أثارته جماعة "الإخوان المسلمين" على مدى أكثر من ٨٠ عاماً، وما زالت تثيره. ولم تنتشر جماعة أو حركة إسلامية أو غير إسلامية،



● المؤلف: د. وحيد عبد المجيد

● الناشر: مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ٢٠١٠م

● عرض: سمير محمد شحاتة

نشأة جماعة "الإخوان المسلمين" وتطورها

أشار الفصل الأول "نشأة جماعة الإخوان المسلمين وتطورها ١٩٢٨ - ١٩٥٤م"، إلى أنه لم ينقطع الجدل الذي أثارته جماعة "الإخوان المسلمين" منذ نهاية عشرينيات القرن الماضي، إلا ليعود مجدداً. ولم يختلف الناس على زعيم من الزعماء المصريين الذين قاموا بأدوار بارزة في القرن العشرين بمقدار ما اختلفوا على مؤسسها حسن البنا.

وصف البنا "الإخوان المسلمين" الذين صنع رعايلهم الأول على يديه بقوله: (لسنا حزباً سياسياً، وإن كانت السياسة على قواعد الإسلام من صميم فكرتنا، ولسنا جمعية خيرية إصلاحية وإن كان عمل الخير والإصلاح من أعظم مقاصدنا، ولسنا فرقة رياضية وإن كانت الرياضة البدنية والروحية من أعلى وسائلنا. لسنا شيئاً من هذه التشكيلات، فإنها جميعاً تخلفها غاية موضوعية محدودة لمدة محدودة.. ولكننا فكرة وعقيدة، ونظام ومنهاج). وارتبط ذلك بنظرته إلى الإسلام الذي وصفه بقوله: (عبادة وقيادة، ودين ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف). كان في الجماعة التي أسسها ما يربطها بالصوفية التي انضم حسن البنا في شبابه الباكر إلى إحدى طرقها (الطريقة الحصافي)، نسبة إلى شيخها الأول حسنين الحصافي). وروى في (مذكرات الدعوة والداعية) كيف أنه رأى "الإخوان الحصافيين" يذكرون الله تعالى عقب صلاة العشاء من كل ليلة، فاجتذبت حلقه الذكر (بأصواتها المنسقة ونشيدها الجميل وروحانياتها الفياضة)، وتأثر بكتاب حول شيخ هذه الطريقة هو (المنهل الصافي في مناقب حسنين الحصافي).

ومما يلفت الانتباه في ذلك أنه أرجع تأثره بهذا الشيخ تحديداً إلى أن دعوته تأسست على

العلم والتعليم والفقه والعبادة، وليس على الذكر فقط. وكانت قراءاته في مرحلة صباه تلك، حين كان طالباً في مدرسة المعلمين، مركزة في الصوفية (الأنوار المحمدية للنبهاني، ومختصر المواهب اللدنية للقسطلاني، ونور اليقين في سيرة سيد المرسلين للخضري). وعلى الرغم من أن هذه النزعة الصوفية لديه توارت بعد ذلك، فقد بقي معه منها الأجواء الروحية التي سعى لخلقها في العلاقة بينه وبين أعضاء الجماعة، ونجح في ذلك.

وقد آمن البنا مبكراً جداً بأن الفكرة لا تغني عن القوة بالنسبة لدعوة أو حركة تهدف إلى التغيير الجذري. وكان لديه اعتقاد جارف في أن القوة هي أساس الإسلام، ولكنها ليست قوة العقيدة والإيمان فقط، فما هذه القوة الإيمانية إلا درجة أولى تأتي بعدها - عنده - قوة الوحدة والارتباط، ثم ما أسماه قوة الساعد والسلاح. إلا أنه في جماعة الإخوان المسلمين امتزجت الدعوة الدينية بالفكرة السياسية منذ اليوم الأول لتأسيسها، بخلاف اعتقاد شائع بأنها نشأت جمعية دينية، ثم تحولت إلى العمل السياسي عام ١٩٢٨م. فلم يكن ذلك العام نقطة تحول من الديني إلى السياسي، بل انعطافه انخرطت بمقتضاها الجماعة في معترك السياسة الذي ذهبت فيه إلى أبعد مدى، ولم تكتف بوسائله السلمية، بل أضافت إليها أدوات عنفية.

فالتقسيم الزمني الصارم إلى مرحلتين متميزتين، قبل عام ١٩٢٨م وبعده، لا أساس له في شخصية حسن البنا وسيرته، ولا في نظريته إلى الجماعة التي قام بتأسيسها عام ١٩٢٨م، وسجلها كجمعية في وزارة الشؤون الاجتماعية. فكانت الدعوة الدينية عنده جزءاً لا يتجزأ مما اعتبره مهمته التاريخية التي كانت سياسية قلباً وقالباً.

كان البنا واحداً من كثر صدمهم إلغاء

قام الهيكل التنظيمي الرسمي للجماعة على مستويين رئيسيين، هما: الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد، بالإضافة إلى المركز العام



رسمياً وفق القانون المصري في الفترة من ١٩٢٨ إلى ١٩٥٤م، باستثناء السنوات التي تم حل هذه الجمعية فيها من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١م.

البناء التنظيمي

لجماعة "الإخوان المسلمين"

قام الهيكل التنظيمي الرسمي للجماعة على مستويين رئيسيين، هما: الهيئة التأسيسية ومكتب الإرشاد، بالإضافة إلى المركز العام، الذي لا يعد مستوى مستقلاً بذاته، وإنما يمكن اعتباره ملتقى البناء الرأسي مع البناء الأفقي للجماعة.

ووفقاً لأول لائحة لجماعة "الإخوان"، تعتبر الهيئة التأسيسية السلطة العليا، وهي تقوم مقام الجمعية العمومية أو المؤتمر العام. وقد حل محلها بعد ذلك مجلس الشورى، وتتكون من "الإخوان" الذين سبقوا بالعمل للدعوة، وكانت مهمتها الإشراف العام على سير الدعوة، ورسم الخطوط الرئيسية لسياسة الجماعة، واختيار أعضاء مكتب الإرشاد، وتراوح عدد أعضائها بين ١٠٠ و ١٥٠ عضواً. أما مكتب الإرشاد فكان - وما زال - يشرف على أعمال الجماعة، ويضع سياستها، ويعمل على تنفيذ هذه السياسة، وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة، وإذا تساوت الأصوات يعتبر صوت المرشد العام مرجحاً.

وكان المركز العام نقطة التقاء البناء الرأسي للجماعة ببنائها الأفقي الذي لم يتبلور إلا مع نهاية الثلاثينيات. فحتى بداية الحرب العالمية الثانية، لم تكن هناك سوى شعب متأثرة في بعض الأقاليم تتلقى تعليماتها من المركز العام

الخلافة الإسلامية، وخلطوا بين هذه الخلافة من حيث كونها نوعاً من الحكم ينشأ ويزول ويتغير، والإسلام الثابت المطلق الذي لا دين بعده. وتداخل في ذهنه ما أسماه الانقلاب الكمالي على الخلافة العثمانية، وانتشار ما اعتبره (موجة علمانية مضادة للدين عبر الجامعة والأحزاب والجرائد والمجلات).

وكشف تأييد الجماعة لثورة ١٩٢٦م الفلسطينية أن توجهها السياسي لا يقتصر على مصر، بل لا يقف عند حدود فلسطين التي ساهمت قضيتها في تعزيز دور "الإخوان"، فقد حقق لهم دعمهم لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاستيطان اليهودي شعبية سريعة وسهلة.

"الإخوان المسلمون"

بين "السمع والطاعة" و"الحوار والشورى"

وتناول الفصل الثاني "الإخوان المسلمون بين السمع والطاعة والحوار والشورى ١٩٢٨ - ١٩٥٤م"، العلاقة التي قامت بين أعضاء جماعة "الإخوان المسلمين" وقيادتها ممثلة في المرشد العام، منذ تأسيسها عام ١٩٢٨م، على مبدأ السمع والطاعة المتضمن في البيعة وفقاً للقسم الذي يقسمه عضو الجماعة. وينص هذا القسم على: (أعاهد الله العلي العظيم على التمسك بدعوة "الإخوان المسلمين" والجهاد في سبيلها، والقيام بشرائط عضويتها والثقة التامة بقيادتها والسمع والطاعة في المنشط والمكره. وأقسم بالله العظيم على ذلك وأبایع عليه، والله على ما أقول وكيل).

وقد عرف تنظيم "الإخوان المسلمين" منذ تأسيسه أنواعاً شتى من التفاعلات بين قاداته وأعضائه، وفي أوساط قيادته. وقد يكون صعباً فهم سلوك هذا التنظيم وآليات عمله من دون الإلمام بالاتجاهات الرئيسية في التفاعلات التي حدثت داخله في المرحلة التي تمتع فيها "الإخوان" بالمشروعية في إطار جمعية مسجلة

أن انتشارها في العالم لم يحدث أثراً كبيراً في اتجاه تنظيماتها في البلاد المختلفة نحو الداخل في المقام الأول، بما يعنيه ذلك من أن ما يجمع هذه التنظيمات على امتداد العالم العربي خصوصاً، والعالم في مجمله عمومًا، هو أقل بكثير مما يفصل بينها.

فالجامع الرئيسي في حركة "الإخوان"، هو فكرة عامة وانتماء فضفاض وشعور بالتضامن والتساند وحلم في رفع الراية المشتركة في سماء بلاد الأمة على امتدادها. أما الفاصل الأساسي بين تنظيمات "الإخوان" فهو السياسة بمتغيراتها وتحولاتها وتقلباتها، والمؤثرات الداخلية التي تختلف من بلد إلى آخر، والقضايا التي يتعين التعامل معها على تنوعها وتباينها من حالة إلى غيرها.

أما أول تنظيم إسلامي ينشأ خارج إطار حركة "الإخوان" في الأردن وفلسطين، فكان حزب التحرير الإسلامي، ولم يكن هذا الحزب انشقاقاً عن "الإخوان" بأي حال، بخلاف ما ذهب إليه بعض الدارسين. وقد أسسه عام 1952م تقي الدين النبهاني، وهو ينتسب إلى عشيرة النبهانيين الذين سكنوا قرية إجزم جنوب حيفا. وقد تأثر النبهاني جوهرياً بجده الشيخ يوسف الذي كان من كبار علماء الدين ورجال القضاء الشرعي. ودارت أهم مؤلفاته حول التصدي (للتيارات الداعية إلى إعادة تفسير القرآن وفق الأذواق العصرية). ووجه انتقادات حادة لبعض المصلحين الإسلاميين، مثل الشيخ محمد عبده. وأخذ الحزب بهذا المنهج السلفي المحافظ، واعتبر نفسه (حزب سياسي، السياسة عمله والإسلام مبدؤه، فهو يعمل بين الأمة ومعها لتكون إعادة الإسلام إلى الحياة والدولة قضية مصيرية، وليقودها إلى إقامة الخلافة والحكم بما أنزل الله).

وقد شهدت كل من حركتي "الإخوان" الأردنية

الذي تفرعت عنه مكاتب إدارية في 19 محافظة، هي: القاهرة، والإسكندرية، والقنال، والسويس، والشرقية، والغربية، والفؤادية، والمنوفية، والبحيرة، والقليوبية، والجيزة، والفيوم، وبني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان، والبحر الأحمر.

يشير المؤلف إلى أن الجماعة قد بدأت عام 1942م في الأخذ بنظام الأسر؛ بسبب اتساع نطاق العضوية، وتقوم فكرة هذا النظام على تجميع الأعضاء النشطين في كل شعبة وتقسيمهم إلى أسر لا تزيد كل منها عن عشرة أفراد. وتنتخب كل أسرة نقيباً يقوم بتمثيلها أمام قيادة الشعبة. وتعتبر الأسرة وحدة متكاملة مسؤولة بشكل جماعي عما تكلف به. وكان على كل أربع أسر تكوين عشيرة يرأسها نقيب الأسرة الأولى من أسر هذه العشيرة، وتشكل كل خمس عشائر رهطاً، وكل خمسة رهوط كتيبة. وقد أحال نظام الأسر الجماعة كلها إلى شبكة متصلة الحلقات ومتماسكة. ويرى أحد المؤرخين أن هذه الأسر كانت أقوى جهاز سياسي منظم في مصر.

والشائع في الكتابات التاريخية عن جماعة "الإخوان"، أن المرشد العام الأول حسن البنا أحكم سيطرته عليها وعمد إلى إقصاء معارضيه كلما تجمع في مواجهته اتجاه معارض. وهناك بالفعل ما يدعم هذا الحكم، لكن دون أن يعني ذلك مصادرته لكل رأي مخالف. ومن الجائز القول: إن البنا كان يقبل التعدد في بعض الأمور الصغيرة، بينما كان حاسماً إزاء الخلافات التي تمس قضايا جوهرية، وخاصة التي تتعلق بزعامته.

انطلاق "الإخوان المسلمين" إلى الخارج

يناقش الفصل الثالث انطلاق "الإخوان المسلمين" من مصر إلى الخارج، قضية تدويل جماعة "الإخوان المسلمين" انطلاقاً من افتراض

في بداية التسعينيات، تحولت السياسة الرسمية في اتجاه التضييق على "الإخوان" وتوجيه ضربات انتقامية ضدهم، واتهامهم بالإرهاب



للإنقاذ (FES) جولتها الأولى، إلى تفاقم المخاوف من الحركات الإسلامية في مصر. وساهم تدهور الوضع في الجزائر في التحول الذي حدث في السياسة الرسمية تجاه "الإخوان" نحو الاستبعاد بدلاً من الإدماج، ونحو المواجهة بدلاً من الاحتواء، وحظي هذا التحول بتأييد ضمني من بعض أحزاب المعارضة الرسمية، وقطاع من المثقفين العلمانيين. وأسهم في هذا التحول أيضاً تصاعد العنف عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣م، نتيجة لعوامل أحدها ارتباك السياسة الرسمية تجاه الجماعات المتطرفة في الثمانينيات.

غير أنه كان لتأثير تدهور الوضع في الجزائر أهمية خاصة، فكان الدرس الذي استخلصته الدوائر الرسمية في مصر هو أن هذا التدهور حدث بسبب مشاركة حركات إسلامية في العملية السياسية. ولكن التدهور حدث في الجزائر لسبب آخر، هو غياب برنامج تدريجي للتحول الديمقراطي يتضمن جانبين:

أولهما: حوار جدي للتفاهم على مقومات اللعبة الديمقراطية وقواعدها، والتزام الحركة الإسلامية بها. فقد جاء اختلال تجربة الجزائر نتيجة غياب هذا التفاهم، ومن ثم عدم التزام جبهة الإنقاذ بأي قواعد للعبة؛ مما جعل التيار المتشدد فيها يمثل خطراً على الديمقراطية.

وثانيهما: إزالة القيود على الأحزاب والقوى الأخرى.

والفلسطينية تطوراً تنظيمياً كبيراً في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومطلع التسعينيات. فقد تم تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كامتداد لحركة "الإخوان" الفلسطينية عام ١٩٨٨م، وكان هذا ذروة التحول في موقف "الإخوان" الفلسطينيين، الذين توقفوا عن ممارسة المقاومة المسلحة منذ ١٩٤٨م. فقد ركزوا على الأمور الدينية والاجتماعية حتى السبعينيات، ثم مارسوا نشاطاً سياسياً بالتزامن مع المد الأصولي في المنطقة حتى تأسيس "حماس". وقد سبق الإعلان عن هذا التأسيس مباشرة بعد صدور بيان عن "الإخوان" في ١٤ ديسمبر ١٩٨٧م، يدعو الشعب الفلسطيني إلى الوقوف في وجه الاحتلال، واعتبرته "حماس" بعد ذلك بمثابة بيانها الأول. وأصبحت "حماس" تحظى بمصداقية كبيرة؛ مما جعل اسمها هو الأكثر تداولاً، وأخذ الناس يستخدمون كلمتي "حماس" و"الإخوان" للإشارة إلى الشيء نفسه، رغم أن حماس ضمت شباباً إسلامياً ليس مرتبطاً بـ"الإخوان المسلمين" ارتباطاً كاملاً.

السياسة الرسمية تجاه "الإخوان المسلمين"
وفي الفصل الرابع "السياسة الرسمية تجاه الإخوان المسلمين: ١٩٧١ - ٢٠١٠م: الصدام المتجدد"، يلقي المؤلف الضوء على اتجاهات السياسة الرسمية تجاه "الإخوان" في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فكانت السياسة الرسمية تجاه "الإخوان" في ثمانينيات القرن العشرين، أو العقد الأول في عهد الرئيس حسني مبارك، امتداداً معدلاً لهذه السياسة في السبعينيات، ولكنها شهدت تحولاً كبيراً مع بداية التسعينيات.

ثم أشار إلى السياسة الرسمية تجاه "الإخوان" في الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠٠٥م، وأحداث الجزائر التي أدت، بعد إلغاء انتخابات ديسمبر ١٩٩١م، واكتسحت الجبهة الإسلامية

إلى الوراثة، ساهم - إلى جانب درس الجزائر - في عدم تجاوب السياسة الرسمية مع هذا التطور في موقفهم. ولذلك لم يكن العامل الإقليمي المتعلق بازدياد المخاوف من الحركات الإسلامية في المنطقة وحده هو الذي أدى إلى تغيير السياسة الرسمية نحو المواجهة مع "الإخوان"، فقد كان للعامل الدولي تأثيره أيضاً، ولكن بدرجة أقل، نتيجة ميل الولايات المتحدة إلى إجراء اتصالات مع بعض الحركات الإسلامية، ومنها "الإخوان" في مصر. فقد أدى ذلك إلى اعتقاد أن واشنطن لا تمنع في أن يصل الإسلاميون للسلطة، وأسهم بعض الأحزاب والمثقفين العلمانيين في تغذية هذا الاعتقاد.

"الإخوان المسلمون" بين النوايا والأفكار

وفي الفصل الخامس، "مشروع برنامج الإخوان المسلمين: بين النوايا والأفكار"، أشار المؤلف إلى أن أول مشروع طرحه الإخوان المسلمون عام ٢٠٠٧م لبرنامج حزبهم، الذي لم يقرروا تأسيسه بعد، أثار جدلاً واسعاً. كان هذا هو أول برنامج يقدمه "الإخوان" منذ عام ١٩٥٢م، عندما بدؤوا في إعداد برنامج مقتضب لم يسعفهم الوقت ولا أتاحت الظروف فرصة استكمالها بسبب التدهور السريع الذي حدث في علاقاتهم مع ثورة ١٩٥٢م، وصولاً إلى اتهامهم بمحاولة اغتيال جمال عبد الناصر وشن حملة أمنية واسعة ضدهم.

وجدير بالذكر أن بعض ما ورد في مشروع البرنامج بدا صادمًا بالفعل حتى بالنسبة إلى بعض من حاولوا على مدى سنوات طويلة فهم منهج جماعة "الإخوان" وتفهمه، وحرصوا على التواصل معها، وشاركوا بعض قادتها وكوادرها في نشاطات مشتركة.

أزمة فكر.. ومشكلة برنامج

يشير المؤلف إلى أن التفسيرات التي قدمها أنصار "الإخوان" لم تقنع لما ورد في مشروع

وقد أثر غياب هاتين الركيزتين في مصر على القراءة الرسمية لتجربة الجزائر، على الرغم من أن الانقسام حول طبيعة الدولة في مصر أقل حدة. كما أن "الإخوان" في مصر كانوا أكثر اعتدالاً من جبهة الإنقاذ في الجزائر، التي هيمن عليها حينئذ تيار سلفي متشدد (تيار علي بلحاج).

غير أن شمة عاملين أظهرتا الانقسام في مصر أكبر من حجمه الحقيقي في ذلك الوقت، أولهما: غياب الحوار الجدي.

وثانيهما: هيمنة المتشددين من أصحاب المشروعين الإسلامي والمدني - العلماني على الخطاب العام. ولذلك سادت هذا الخطاب اتهامات متبادلة، على حساب البحث، عن قواسم مشتركة. وقد كان هذا الخطاب أهل حدة وانتشاراً معظم سنوات الثمانينيات؛ لأن السياسة الرسمية كانت أقل تشدداً تجاه "الإخوان"، ولذلك كانت الإدانة النمطية والاتهامات الحادة الموجهة ضد "الإخوان" والمماثلة بينهم وبين جماعات العنف مقصورة على العلمانيين المتشددين.

غير أنه في بداية التسعينيات، تحولت السياسة الرسمية في اتجاه التضييق على "الإخوان" وتوجيه ضربات انتقامية ضدهم، واتهامهم بالإرهاب. وأدى ذلك إلى دفع "الإخوان" لإيضاح موقفهم أكثر من أي وقت مضى؛ فقد حرصوا على إدانة الإرهاب الذي تمارسه جماعات العنف بشكل منتظم، كما بدؤوا يتقدمون نسبياً باتجاه إيضاح موقفهم من الديمقراطية، فأصدروا عامي ١٩٩٣ و١٩٩٤م عدة بيانات تحمل إدانة قاطعة للإرهاب، كما أصدروا وثيقتين في فبراير ١٩٩٤م ومارس ١٩٩٥م توحيان باقترب غير مسبوق، وإن لم يكن حاسماً، من مقومات الديمقراطية.

ولكن استمرار كثير من الغيوم في موقف "الإخوان"، واتخاذهم خطوة إلى الأمام وأخرى

البرنامج بشأن المرجعية الدينية والموقف من الأقباط والنساء من يخشون أن يكون هذا المشروع مؤدياً إلى دولة دينية، بخلاف ما يقصده أصحابه، وهو: (دولة مدنية ذات مرجعية دينية). ومن هنا بدت أهمية المراجعة التي وعد بعض قادة "الإخوان" بإجرائها في النص الخاص بالمرجعية الدينية ودور هيئة كبار علماء الدين، إذا طُرح المشروع لقراءة ثانية. ويمكن لهذه المراجعة، إذا أجريت بالجدية اللازمة، أن تقلل على الأقل المخاوف من التحول إلى دولة دينية، خصوصاً في ظل حظر تولي الأقباط رئاستها.

ويحسن أن تكون مراجعة هذا النص مبدئياً لتطوير صياغة مشروع البرنامج إجمالاً، فما دام هذا مشروع برنامج لحزب سياسي يعبر عن "الإخوان" وليس للجماعة نفسها، فالمفترض أن تكون روحه سياسية أكثر منها دعوية. فقد لاحظ غير قليل ممن ناقشوا هذا المشروع أهمية الفصل، أو على الأقل التمييز، بين السياسي والدعوي في عمل "الإخوان" ودورهم، بل أرجع أحدهم الخلل في بنية الجماعة نفسها، وليس فقط في المشروع، إلى التداخل بين المجال الديني - الدعوي والمجال السياسي منذ أن وصف الإمام حسن البنا هذه الجماعة بأنها ليست (جمعية خيرية ولا حزباً سياسياً ولا هيئة لأغراض محدودة المقصد، وإنما روح جديدة تسري في قلب هذه الأمة..).

والمشكلة الأزلية التي يعانيها "الإخوان"، وفق هذا الطرح، هي أنه ما زال هناك اعتقاد في أن التكوين الدعوي والديني للجماعة يصلح لصياغة أفكارها السياسية والاستراتيجية، وهو ما اتضح فشله الذريع مع برنامج الحزب الذي عكس تخبطاً شاملاً وعجزاً حتى عن التعبير السياسي عن أفكار الجماعة، وأصبح من الصعب تصور مستقبل سياسي لبعضو الجماعة من خلال (الرؤية الدعوية التي تعتبر علاقاته بالسياسة مكملتها لهذه الرؤية، أو وظيفة شرعية مثلها مثل

دوره في النشاط الاجتماعي والخيري). ويتفق مع هذا الطرح، مع اختلاف في الرؤية، رأي ذهب إلى وجود تيارين داخل "الإخوان": أحدهما متمرس بالعمل السياسي، والآخر منشغل بالدعوة، أحدهما إصلاحي منفتح والآخر محافظ ومنغلق، ووفقاً لهذا الرأي (يبدو أن كفة التيار الثاني هي الأرجح في دائرة القرار). وثمة رأي آخر، ذهب إلى أن مشروع البرنامج أظهر أن مواقف الجماعة ما زالت على تأرجحها وضبايتها، مدللًا على ذلك بشواهد من أهمها عدم تطرق واضعي المشروع إلى ما يسميه (جوهر وشكل الرابطة المستقبلية بين البرنامج والحزب)، وتجاهل (أفكار نوقشت من قبل داخل دوائر الإخوان، وخصوصاً الكتلة البرلمانية، حول أهمية تنظيم العلاقة بين المكون الديني والمكون السياسي بالفصل الوظيفي بين الجماعة والحزب).

ويرى المؤلف أنه إذا أردنا تشخيصاً موضوعياً لمشكلة "الإخوان" الأهم والأكبر في اللحظة الراهنة، انطلاقاً مما ورد في المشروع بشأن العلاقة بين الدولة والدين، والتي تجسدت في علاقة بين المجلس النيابي وهيئة كبار علماء الدين، فعلى أن نبحث عنها في المنهج، ومن ثم في الفكر. فآزمة "الإخوان" الأهم هي في عجز فكرهم السياسي وعدم قدرته على أن يسعفهم بما يعبر عن رغبتهم في التطور.

فالمشكلة ليست في أنهم يضمرون غير ما يعلنون بخلاف ما يعتقده من يظنون فيهم الظنون. المشكلة هي في أزمة العقل الأصولي السني حين يتصدى لمسألة الدولة والنظام السياسي دون أن يمتلك الأدوات اللازمة للتوفيق الخلاق بين ما لا يستطيع أن يتجاهله وما لا يقدر على تجاوزه. فلا هو قادر على تجاهل ضرورات السياسة العصرية وأسسها الديمقراطية، ولا في إمكانه أن يتجاوز موروثات دولة (أو بالأحرى دول ودويلات وإمارات)

يتمنون وجود تيار إسلامي سياسي ذي توجه ديمقراطي في مصر وبلاد عربية أخرى، كما حظي بتقدير وإعجاب في الغرب بوجه عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة. غير أن المقارنة بين جماعة "الإخوان المسلمين" وحزب العدالة والتنمية لا يمكن أن تكون منتجة ما لم تشمل إدراك الفرق بين مصر وتركيا. ومع ذلك، يبدو الحزب التركي ذو الخلفية الإسلامية متفوقاً على الجماعة المصرية ذات المرجعية الإسلامية لأسباب يعيننا منها أنه أكثر قدرة على الاجتهاد والتوفيق الخلّاق بين ما لا يمكنه تجنبه وما لا يستطيع أن يقبله.

فإذا كان لحزب العدالة والتنمية من دلالة بالنسبة إلى حال جماعة "الإخوان المسلمين"، فأهمها هو في القدرة على الاجتهاد والتظهير والتجديد. وتكمن، هنا، إحدى أهم مشاكل جماعة "الإخوان المسلمين" في تاريخها، وفي حاضرها، وهي مشكلة ضعف القدرة على الاجتهاد والتظهير. وهذه مشكلة مزمنة عاشت مع جماعة "الإخوان المسلمين" على مدى تاريخها، وما زالت تضعف قدرتها على طرح رؤية واضحة للمستقبل. كانت الاختلالات التي ضربت الجماعة بشدة في أربعينيات القرن الماضي، في أحد أهم جوانبها، نتيجة ضعف قدرتها الاجتهادية والتظهيرية.

كان اللجوء إلى العنف، في غياب رؤية واضحة للعلاقة بينه وبين الخط الأساسي للجماعة وهو العمل السلمي، نتيجة عوامل من بينها هشاشة تلك القدرة التظهيرية.

صحيح أن حزب العدالة والتنمية، الذي يمثل التيار الإسلامي الأقوى في تركيا الآن، ليس مثلاً يحتذى به على صعيد المسألة الديمقراطية من حيث المطلق، ولكنه يمكن أن يكون كذلك بالنسبة إلى جماعة "الإخوان المسلمين" التي ما زالت متأخرة عنه بمسافة كبيرة. ■

الخلافة في مرحلة ما قبل الديمقراطية. ويجوز أن نلخص جوهر أزمة "الإخوان" على هذا النحو، ويقدر من الاختزال في العجز عن بلورة صيغة توفق (ولا تلفق) بين سيادة الأمة التي تقوم عليها أي دولة حديثة، وسيادة الشريعة بالمعنى الموروث الذي أصابه الجمود لفترة طويلة بسبب غياب الاجتهاد.

"الإخوان المسلمون" و"العقدة الديمقراطية"
أما الفصل السادس والأخير، "نحو المستقبل: الإخوان المسلمون" و"العقدة الديمقراطية"، فطرح قضية المرجعية والخلافات الحادة بين تيارات "الإخوان" وتيارات ليبرالية أو اشتراكية أو قومية، بل بين ذلك التيار وغيره من التيارات الأصولية، حتى داخل البلد الواحد، ومن بينها مثلاً الخلاف الكبير بين "الإخوان المسلمين" وأيمن الظواهري الذي قاد تنظيم "الجهاد" في مصر لفترة، قبل أن يشارك في تأسيس "القاعدة". مثلاً الوثيقة التي أعدها الظواهري تحت عنوان (نصح الأمة في اجتناب دخول مجلس الأمة)، فقد تضمنت قائمة اتهامات لتيار "الإخوان" وصلت إلى مطالبتهم بالعودة لمرجعية "الجهاد" بدعوى أنها المرجعية الإسلامية الصحيحة. ورد أحد قادة تيار "الإخوان" على تلك الوثيقة رداً يخالف ما يطالب به هذا التيار في وثيقة (موجز عن الشورى في الإسلام وتعدد الأحزاب في المجتمع المسلم)، حيث جعل أي حوار مع تنظيم "الجهاد" مشروطاً بقبوله (ألا يكون اجتهاده هو الاجتهاد الوحيد الذي يجب أن يسوده الأمة)؛ مما يعني الدعوة إلى تعدد المرجعيات.

ولذلك، فالمطلوب من تيار "الإخوان" تعميم هذه الدعوة التي وجهها إلى الظواهري، عبر القبول بتعدد المرجعيات بالمعنى الواسع، لا المرجعيات الأصولية فحسب.

بين "الإخوان المسلمين"

في مصر و"العدالة والتنمية" في تركيا
فتن حزب العدالة والتنمية التركي الكثير ممن